

23 May 2007
Arabic
Original: English

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠

الدورة الأولى

فيينا، ٣٠ نيسان/أبريل - ١١ أيار/مايو ٢٠٠٧

المادتان الثالثة (٣) والرابعة، الفقرتان ٦ و ٧ من الديباجة، وبخاصة من حيث علاقتهما بالمادة الثالثة (١) و (٢) و (٤) وبالفقرتين ٤ و ٥ من الديباجة: الأمان النووي

ورقة عمل مقدمة من أستراليا، وأيرلندا، والدايمرك، والسويد، وكندا، والنرويج، والنمسا، ونيوزيلندا، وهنغاريا، وهولندا

١ - تلاحظ المجموعة أن وجود سجل عالمي بيّن للأمان في كافة أنشطة دورة الوقود النووي بجميع مراحلها عنصر أساسي لكفالة استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، وأن من اللازم أن تتواصل الجهود لضمان الحفاظ على العناصر التقنية والبشرية الضرورية لسواد ثقافة الأمان عند المستوى الأمثل. ولئن كان الأمان مسؤولية وطنية، فإن التعاون الدولي أساسي لتبادل المعارف والتعلم من أفضل الممارسات.

٢ - وتؤكد المجموعة أن بإمكان معاهدة عدم الانتشار أن تساعد على كفالة التعاون الدولي في مجال الأمان النووي في إطار مناسب لعدم الانتشار. وتسلم المجموعة بالمسؤولية الرئيسية التي تقع على عاتق فرادى الدول والتي تتمثل في الحفاظ على أمان المنشآت النووية الموجودة داخل أراضيها، أو الواقعة تحت ولايتها القانونية، كما أنها تسلم بالأهمية الحاسمة التي يكتسبها إنشاء هياكل أساسية تقنية وبشرية وتنظيمية فعالة على الصعيد الوطني في مجالات الأمان النووي، والوقاية من الإشعاع، وتصريف النفايات.

* أعيد إصدارها لأسباب فنية.



٣ - وتؤكد المجموعة الدور الهام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في تعزيز الأمان النووي والأمان من الإشعاع وسلامة النفايات من خلال مختلف برامجها ومبادراتها في مجال الأمان وفي تعزيز التعاون الدولي في هذا الصدد. وتعيد المجموعة تأكيد أهمية قيام الدول بتطوير وتحسين هياكلها الأساسية في مجالات الأمان النووي، والأمان من الإشعاع، وأمان النقل، وسلامة النفايات.

٤ - وترحب المجموعة باتفاقية الأمان النووي وتأييدها، وتحث جميع الدول التي لم تتخذ بعد الخطوات اللازمة للانضمام إلى الاتفاقية، وبخاصة تلك التي تبني أو تخطط لبناء مفاعلات للطاقة النووية، على القيام بذلك. وتلاحظ المجموعة أن جميع الدول التي تقوم حالياً بتشغيل محطات للطاقة النووية أطراف في اتفاقية الأمان النووي. وتعرب المجموعة عن ارتياحها لنتائج الاجتماع الاستعراضي الثالث الذي عقد في إطار اتفاقية الأمان النووي في نيسان/أبريل ٢٠٠٥. وتحث المجموعة الدول الأطراف المعنية على الإسهام في الجولة المقبلة لاستعراض الاتفاقية، التي ستبدأ في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧.

٥ - وترحب المجموعة باعتماد الوكالة الدولية للطاقة الذرية مدونة قواعد السلوك المتعلقة بأمان مفاعلات البحوث وتأييد التوجيهات المتعلقة بإدارة الأمانة لمفاعلات البحوث الواردة في المدونة. وتحث المجموعة الدول على تطبيق التوجيهات الواردة في المدونة في إدارة مفاعلات البحوث.

٦ - وتأييد المجموعة أنشطة الوكالة الدولية المهادفة إلى تعزيز الأمان النووي لدى تشغيل مفاعلات توليد الطاقة ومفاعلات البحوث. وتشمل الأنشطة المحددة في هذا المجال خدمات استعراض الأقران الدوليين، مثل خدمات استعراض السلامة الهندسية، وفريق استعراض سلامة التشغيل، والفريق الدولي لاستعراض التقييمات الاحتمالية للسلامة، والفريق الدولي للاستعراض التنظيمي، والتقييم المتكامل لأمان مفاعلات البحوث، وأعمال لجنة معايير الأمان واللجان التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية لإعداد شروط وتوجيهات الأمان المعترف بها دولياً، وتقديم الدعم للهيئات التنظيمية وغيرها من المؤسسات المعنية في الهياكل الأساسية للدول عن طريق برامج المساعدة التقنية ووحدة الاستجابة للطوارئ.

٧ - وترحب المجموعة بنتائج وتوصيات المؤتمر الدولي بشأن حماية البيئة من آثار الإشعاع المؤين المعقود في استوكهولم في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، وبناتج المؤتمر الدولي بشأن الهياكل الأساسية الوطنية للأمان من الإشعاع، المعقود بالمغرب في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. وترحب المجموعة باعتماد مجلس الوكالة الدولية خطة الأنشطة المتعلقة بحماية البيئة من الإشعاعات في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ وبتشكيل فريق التنسيق المعني بحماية البيئة من

الإشعاعات في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، من أجل تيسير تنسيق الأنشطة المتصلة بحماية الأنواع من غير البشر وإسداء المشورة للوكالة الدولية في تنفيذ خطة الأنشطة. وتشجع المجموعة على زيادة التعاون بين الوكالة الدولية والمنظمات والجهات الدولية المعنية للدفع قدما بسياسة دولية متسقة بخصوص حماية البيئة من الإشعاعات.

٨ - وترحب المجموعة بجهود لجنة الأمم المتحدة العلمية المعنية بآثار الإشعاع الذري لتقييم مستويات وآثار التعرض للإشعاعات المؤينة، وترحب كذلك بالتنسيق مع الوكالة الدولية بخصوص النتائج العلمية للجنة. وتلاحظ المجموعة أن العديد من الدول الأطراف تعتمد على تقديرات اللجنة كأساس علمي لتقييم خطر الإشعاع ووضع التدابير الوقائية.

٩ - وترحب المجموعة بالعمل الذي استهلته لجنة معايير الأمان لاستعراض الهيكل العام لمعايير الأمان التي وضعتها الوكالة الدولية. وتشكل أسس الأمان الجديدة للوكالة الدولية المعتمدة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ اللبنة الأساسية لمواصلة وضع معايير الأمان. وترحب المجموعة بالعمل الجاري لتفقيح المتعضيات الأساسية للوقاية من الإشعاع: معايير الأمان الأساسية.

١٠ - وترحب المجموعة باعتماد مجلس محافظي الوكالة الدولية مدونة قواعد السلوك المتعلقة بأمان المصادر المشعة وأمنها، وتؤيد اعتماد المجلس لاحقا خطة عمل شاملة لتنفيذها. وترحب المجموعة بإقرار مجلس محافظي الوكالة الدولية لتوجيهات بشأن استيراد المصادر المشعة وتصديرها، وتشير إلى أن المؤتمر العام للوكالة الدولية شجع الدول على العمل في انسجام وتماسك وفقا للتوجيهات. وتناشد المجموعة كافة الدول الأطراف أن تعلن التزامها السياسي بالمدونة وبالتوجيهات. وتشير المجموعة إلى أن الوكالة الدولية ستعقد في مقرها بفيينا، في الفترة من ٢٥ إلى ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، اجتماعا مفتوحا لخبراء فنيين وقانونيين من أجل "تقاسم المعلومات بخصوص تنفيذ الدول لمدونة قواعد السلوك المتعلقة بأمان المصادر المشعة وأمنها وتوجيهاتها التكميلية المتعلقة باستيراد المصادر المشعة وتصديرها".

١١ - وترحب المجموعة بالاتفاقية المشتركة المتعلقة بسلامة تصريف الوقود المستهلك وسلامة تصريف النفايات المشعة (الاتفاقية المشتركة) وتؤيدها، وتشجع الدول غير الأطراف في الاتفاقية على الانضمام إليها. وتؤكد المجموعة أهمية تطبيق المعايير التي حددها الاتفاقية المشتركة لتصريف وتخزين الوقود المستهلك والنفايات المشعة الناجمة عن الأنشطة العسكرية، فضلا عن الأنشطة المدنية. وترحب المجموعة بنتائج الاجتماع الاستعراضي الثاني للأطراف المتعاقدة في الاتفاقية المشتركة، المعقود بفيينا في أيار/مايو ٢٠٠٦، والذي أبرز أهمية توافر استراتيجيات طويلة الأمد لدى جميع البلدان لتصريف الوقود المستهلك والنفايات المشعة، وتشجع الدول على السعي إلى الحصول على ضمانات مالية لكفالة التصريف على المدى الطويل.

١٢ - وتشيد المجموعة بجهود الوكالة الدولية في مجال تصريف النفايات، وتؤيد برامجها لمساعدة الدول الأعضاء في هذا المجال. وتقوم بذلك بطرق منها توفير معايير الأمان لمناولة النفايات المشعة، وإجراء استعراضات الأقران، وتنفيذ أنشطة المساعدة التقنية. وترحب المجموعة بالتقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل الوكالة الدولية المتعلقة بسلامة تصريف النفايات المشعة.

١٣ - وترحب المجموعة بالتقدم المحرز للتوصل إلى حلول لتصريف الوقود المستهلك والنفايات شديدة الإشعاع وتخزينها أمدا طويلا. وفي هذا الصدد، ترحب المجموعة بنتائج الندوة الدولية بشأن تصريف النفايات منخفضة الإشعاع، التي عقدت بإسبانيا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، وبناتج المؤتمر الدولي بشأن سلامة تصريف النفايات المشعة، الذي عقد باليابان في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥.

١٤ - وتشير المجموعة إلى اعتماد الصكوك التالية: بروتوكول عام ١٩٩٧ لتعديل اتفاقية فيينا لعام ١٩٦٣ المتعلقة بالمسؤولية المدنية عن الأضرار النووية؛ واتفاقية التعويض التكميلي عن الأضرار النووية؛ وبروتوكول عام ٢٠٠٤ لتعديل اتفاقية باريس المتعلقة بالمسؤولية قبل الغير في ميدان الطاقة النووية لعام ١٩٦٠؛ وتشجع الدول المعنية، التي لم تنظر بعد في الانضمام إلى هذه الصكوك، على القيام بذلك.

١٥ - وتؤكد المجموعة أهمية وجود آليات فعالة للمسؤولية من أجل التأمين ضد الأضرار التي تلحق بالصحة البشرية والبيئة وكذلك الخسائر الاقتصادية الفعلية التي تنجم عن حادثة عارضة أو حادث أثناء نقل المواد المشعة بحرا. وترحب المجموعة بالعمل القيم الذي قام به فريق الخبراء الدولي المعني بالمسؤولية النووية التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية، بما في ذلك وضع نص تفسيري لمختلف الصكوك المتعلقة بالمسؤولية النووية، وتتطلع إلى أن يواصل فريق الخبراء عمله بشأن نظام المسؤولية النووية بوجه عام، بما في ذلك مواصلة بحث السبل الممكنة لسد الثغرات التي تحدد في هذا النظام. وتشير المجموعة إلى أن الاجتماع القادم لفريق الخبراء سيعقد في فيينا يومي ٢١ و ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٧.

١٦ - وتقر المجموعة بأن الحوادث والطوارئ النووية والإشعاعية، والأفعال الكيدية المقترنة بالإرهاب النووي والإشعاعي، قد تتسبب في عواقب إشعاعية خطيرة في مناطق جغرافية واسعة، وتولد حاجة ماسة إلى معلومات موثوقة لمعالجة شواغل الناس ووسائل الإعلام، وتستدعي استجابة دولية. وتحث المجموعة كافة الدول، التي لم تتخذ بعد الخطوات اللازمة للانضمام إلى اتفاقية التبليغ المبكر عن وقوع حادث نووي واتفاقية تقديم المساعدة في حالة وقوع حادث نووي أو طارئ إشعاعي، على القيام بذلك.

١٧ - وترحب المجموعة بتنفيذ خطة عمل الوكالة الدولية لتعزيز النظام الدولي للاستعداد والاستجابة لحالات الطوارئ النووية والإشعاعية؛ وتتطلع إلى مواصلة تنفيذها؛ وتشجع على اتخاذ تدابير أخرى لتحسين القدرة الدولية على الاستجابة للطوارئ بوجه عام، وخاصة فيما يتعلق بالحوادث المحتمل وقوعها أثناء النقل. وترحب المجموعة بإنشاء مركز الحوادث والحالات الطارئة التابع للوكالة الدولية في شباط/فبراير ٢٠٠٥، وهو مركز في الوكالة لتنسيق الاستجابة للحوادث والطوارئ النووية أو الإشعاعية وللتشجيع على تحسين مستوى الاستجابة والتأهب للطوارئ.

١٨ - وترحب المجموعة بمعالجة الوكالة الدولية لمسألة رفض شحنات المواد المشعة، وتشجع الوكالة على مواصلة عملها من أجل حل هذه المشكلة فيما يتعلق بجميع المواد المشعة التي تفي بمقتضيات السلامة. وترحب المجموعة أيضا بالتقدم المحرز في معالجة هذه المسألة بالاشتراك مع الاتحاد الدولي لرابطات طياري الخطوط الجوية وغيره من الهيئات المعنية. وترحب المجموعة كذلك بإنشاء لجنة توجيهية دولية تعنى برفض شحنات المواد المشعة بغرض تنسيق الجهود الدولية الرامية إلى حل القضايا المتصلة برفض الشحنات.

١٩ - وتؤكد المجموعة من جديد الحقوق والحريات المكفولة في مجال الملاحة البحرية والجوية، المنصوص عليها في القانون الدولي والمشار إليها في الصكوك الدولية ذات الصلة، وتؤكد أهمية التعاون الدولي على تحسين سلامة الملاحة الدولية. وترحب المجموعة بتنفيذ خطة عمل الوكالة الدولية المتعلقة بأمان نقل المواد المشعة، وتشيد بالدول التي استعانت بخدمات دائرة تقييم أمان النقل التابعة للوكالة، وتشجع الدول الأخرى على الاستفادة من الدائرة وعلى تحسين ممارسات النقل. وتؤكد المجموعة أنه من مصلحة جميع الدول أن تجرى عمليات نقل المواد المشعة بحرا وفقا للمعايير الدولية للسلامة والأمن وحماية البيئة، وأن من واجب الدول بموجب القانون الدولي حماية البيئة البحرية وحفظها.

٢٠ - وتشير المجموعة إلى الشواغل إزاء احتمال وقوع حادثة عارضة أو حادث أثناء نقل المواد المشعة بحرا وإزاء أهمية حماية الناس، والصحة البشرية والبيئة، فضلا عن الحماية من أي خسارة اقتصادية فعلية، كما يرد تعريفها في الصكوك الدولية ذات الصلة، تقع بسبب حادثة عارضة أو حادث. وترحب المجموعة بالممارسة التي تتبعها بعض الدول والجهات القائمة بالشحن والتمثلة في قيامها بموافاة الدول الساحلية المعنية بالمعلومات والردود في الوقت المناسب قبل وصول شحنات المواد المشعة وذلك بغرض تبديد المخاوف المتعلقة بالسلامة والأمن، بما في ذلك التأهب لمواجهة أي طارئ. وترحب المجموعة بإجراء مناقشات غير رسمية بشأن الاتصال فيما بين الدول القائمة بالشحن والدول الساحلية المعنية، بمشاركة الوكالة الدولية، وتشير إلى اعتمائها إجراء مناقشات أخرى بمشاركة الوكالة، وتتطلع إلى إحراز تقدم في فهم ومعالجة شواغل الدول الساحلية والدول القائمة بالشحن.